الأمم المتحدة S/2021/116

مجلس الأمن

Distr.: General
11 February 2021
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 5 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من سلطات بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان المؤرخ 5 شباط/فبراير 2021 الصادر عن حكومة جمهورية مالي عقب نشر القرار الذي اتخذته تنسيقية الحركات الأزوادية بشأن إنشاء منطقة دفاعية وأمنية في غورما (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عيسى **كونفورو**
السفير
الممثل الدائم

150221 120221 21-01905 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 5 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

بيان

تود حكومة جمهورية مالي إبلاغ الرأي العام الوطني والدولي بأنها قد لاحظت نَشر، على مواقع التواصل الاجتماعي، القرار رقم MCA Pdt/0011 المؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2021 الصادر عن تنسيقية الحركات الأزوادية الذي أنشأ منطقة دفاعية وأمنية في غورما.

وتُذكّر الحكومة بأن الأطراف الموقّعة على الاتفاق قد التزمت، عند اعتماد خارطة الطريق الجديدة المؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، بأن تقود معًا عملية إعادة تنظيم وإعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها، وكذلك عمليات تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

ولهذا، يشكل هذا الإجراء خرقا لاتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف الذي تفرض شروطه عليها التمسك بمواقفها، كما يشكّل انتهاكا صارخا لأحكام المواد 17 و 25 و 29 المتصلة بمسائل الدفاع والأمن من اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

ومن المرجح أن يثير هذا القرار الأحادي الجانب الصادر عن تنسيقية الحركات الأزوادية تساؤلات وشكوكا في الوقت الذي التزمت فيه الأطراف بإجراء مشاورات على مستوى هيئات صنع القرار من أجل إنهاء مرحلة إدماج آخر مجموعة من المقاتلين السابقين الذين كانوا تابعين لكتائب آلية تنسيق العمليات في مراكز التدريب.

ولمواجهة هذا الوضع، تدعو الحكومةُ الوساطةَ الدولية إلى النظر في هذه المسألة وفقا لأحكام الفقرتين 7 و 9 من ميثاق السلام في مالي، وتدعو تنسيقية الحركات الأزوادية إلى إعادة النظر في موقفها.

وتدين الحكومة بشدة أيضا هذا القرار الذي يوهن عملية السلام في سياق يشهد زيادة في عدد الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية في تلك المنطقة التي تُنفَّذ فيها العمليتان "ماليكو" و "إكليبس" بالتعاون مع القوات الشريكة، أي قوة برخان والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن المرجّح أن يقوض هذا القرار أيضا النتائج الإيجابية التي تحققت في الميدان على مستوى مكافحة الإرهاب في مالي وفي منطقة الساحل.

وتكرر حكومة جمهورية مالي تأكيد عزمها الثابت على مواصلة تنفيذ الاتفاق، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة المشاورات الرفيعة المستوى بين القادة السياسيين والعسكريين، في إطار تنفيذ الاتفاق المذكور، بغية تذليل العقبات التي لا تزال تؤخر نشر الوحدات الأولى التابعة للجيش المعاد تشكيله في جميع المناطق المعنية، وبغية إنجاز الأهداف المرحلية في مجال الدفاع والأمن، بشكل أعم.

باماكو، في 5 شباط/فبراير 2021